

Distr.: General
21 March 2011
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الثالثة

جنيف، ٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

تقرير مرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالقضايا الرئيسية في التجارة والتنمية

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

خلاصة

تنص الفقرة ٢٠١ من اتفاق أكرام (UNCTAD/IAOS/2008/2) على أن دور اللجان هو العمل، في جملة أمور، على تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة - وهي بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والمساعدة التقنية. ولمساعدة لجنة التجارة والتنمية، أعدت الأمانة هذا التقرير المرحلي عن مدى تنفيذها في عام ٢٠١٠ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالقضايا الرئيسية في التجارة والتنمية، أي الفقرات ٨٩ و ٩٠ ومن ٩٤ إلى ١٠٦ ضمن الفرع جيم من الموضوع الفرعي ٢ المعنون "القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافيا الاقتصاد العالمي"؛ والفقرة ١٧٠ من الموضوع الفرعي ٣ المعنون "تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية". ويتناول التقرير أيضاً الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص. ويُشجّع على إحداث تآزر وثيق بين هذه الأركان الثلاثة في معظم مجالات العمل، مع التشديد على ركن أو ركنين منها في بعض المجالات بحسب طبيعة العمل المعني. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة في تقرير شعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية عن أنشطتها لعام ٢٠١٠.

١- أجرى مجلس التجارة والتنمية، في دورته السابعة والخمسين، استعراضاً وتقييماً لتنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا (٢٢-٢٤ و ٢٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠). وجاء في الموجز الذي أعده الرئيس عن المناقشة التي دارت بشأن الموضوع الفرعي الثاني (TD/B/57/8) أن الدول الأعضاء أعربت عن ارتياحها للعمل الذي اضطلعت به شعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية في تنفيذ الولايات المسندة في إطار الموضوع الفرعي الثاني من اتفاق أكرا، وأقرت بضخامة العمل المنجز في إطار الأركان الثلاثة وبنوعيته العالية وأعربت عن تقديرها لذلك، وشجعت في الاستنتاجات المتفق عليها الأمانة على مواصلة تنفيذ اتفاق أكرا، ووضعت في اعتبارها الحاجة إلى أمور منها: (أ) معالجة الواقع الاقتصادي الجديد وما يتصل به من تحديات في مجال التجارة والتنمية، بما في ذلك التحديات الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتغير المناخ؛ (ب) دعم البلدان النامية كي تتصدى للأثر الإنمائي الناجم عن مشاركتها في العديد من الترتيبات والمفاوضات التجارية، ولا سيما الالتفات إلى تطور النظام التجاري الدولي؛ (ج) مواصلة تقديم المساعدة التقنية بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتعزيز بناء القدرات في مجالي التجارة والمفاوضات التجارية؛ (د) مواصلة الاضطلاع بدورها في وضع وتنفيذ مشاريع في إطار المعونة من أجل التجارة.

٢- وتنص الفقرة ٨٩ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد مساهمته في التجارة والتنمية عن طريق أعماله المتصلة بالتحليل وبناء توافق الآراء وتقديم المساعدة التقنية في مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي، على النحو الوارد أدناه. وينبغي أن يُعزز الأونكتاد عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى وأن يعزز تنسيق الأنشطة المنفذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية".

٣- ويرأس الأونكتاد مجموعة التجارة التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، المؤلفة من الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة. وتهدف المجموعة إلى إيجاد انسجام ونهج مشتركة فيما بين كيانات الأمم المتحدة المشاركة في العمل المعياري والتحليلي والتقني في مجالي التجارة والتنمية. وقد تقاسمت المجموعة المعلومات عن برامج التجارة الحالية لدى الأعضاء، وقامت ببحث وتنسيق صياغة الميزانيات البرنامجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وشرعت أيضاً في عمل يتعلق بإصدار منشور مشترك بشأن الجوانب التجارية والإنمائية للاقتصاد المراعي للبيئة، كإسهام في الأعمال التحضيرية التي تقوم بها الأمم المتحدة لعقد مؤتمر قمة ريو بعد انقضاء ٢٠ عاماً على مؤتمر القمة السابق. وسيتم إصدار المنشور بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة.

٤- وشرع الأونكتاد في التعاون مع منظمة العمل الدولية لأجل إجراء دراسة حول الصلة بين التجارة والعمالة، مع التركيز على قطاع الزراعة. وساهم الأونكتاد في الجهود الذي يبذله البنك الدولي لإعداد استراتيجيته المتعلقة بالتجارة.

٥- وتنص الفقرة ٩٦ من اتفاق أكر على أن يقوم الأونكتاد أيضاً بما يلي:

...."

"(د) تعزيز عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين".

٦- ويعزز العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التجارة الدولية الحوار ويساعد على بناء توافق آراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن السياسات والمؤسسات والاستراتيجيات التي تعزز مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية ونظام التبادل التجاري على نحو يؤدي أيضاً إلى جني فوائد إنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وساهم الأونكتاد في زيادة الوعي بالاستراتيجيات والسياسات التجارية الناجحة لمعالجة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الدولية، والتخفيف من الفقر، وإيجاد فرص العمل، والانتعاش الاقتصادي.

٧- وبحثت لجنة التجارة والتنمية في دورتها (٣-٧ أيار/مايو ٢٠١٠) استراتيجيات التجارة والتنمية الناجحة من أجل التخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وذلك استناداً إلى مذكرة معلومات أساسية قدمتها الأمانة (TD/B/C.I/7). وبحثت أيضاً الاستراتيجيات والسياسات واللوائح التنظيمية اللازمة لتحقيق أكبر قدر من الفوائد الاقتصادية والإنمائية من السياحة في البلدان النامية، استناداً إلى مذكرة معلومات أساسية قدمتها الأمانة (TD/B/C.I/8). وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد. وأكدت من جديد أن الأونكتاد اضطلع بدور هام في تقييم المسارات الجديدة المحتملة في مجالي التجارة والنمو، بما في ذلك من منظور أوضاع بلدان مختلفة، وبناء توافق آراء بشأن تلك المسارات.

٨- ويساهم الأونكتاد فنياً في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والتابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. وأعد فريق الخبراء تقرير عام ٢٠١٠ عن الأهداف الإنمائية للألفية والتقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة (A/65/1، الملحق رقم ١) بشأن تنفيذ إعلان الألفية. وبدأ... الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية ولجنة التجارة الدولية، على تقديم البيانات والتحليلات من أجل تحديث مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الوصول إلى الأسواق، وهي المؤشر ٨-٦ (نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً

المعفاة من الرسوم الجمركية) والمؤشر ٨-٧ (متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية).

٩- وقدم الأونكتاد إسهامات تحليلية وإحصائية إلى تقرير فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المعنون "الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية: الشراكة العالمية من أجل التنمية تمر بمرحلة حرجة" (رقم المبيع E.10.I.12). واستعرض التقرير حالة الشراكة العالمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ وأوصى باتخاذ خطوات لتكثيف هذه الشراكة من أجل زيادة احتمال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عالمياً بحلول عام ٢٠١٥.

١٠- وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكررا على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

"(أ) مواصلة رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي، وعلى وجه الخصوص، تحليل القضايا التي تهم البلدان النامية، مع التركيز بدرجة أكبر على الحلول العملية".

١١- وتبحث الجمعية العامة للأمم المتحدة، في كل سنة، التقدم المحرز والقضايا المطروحة في مجالي التجارة الدولية والتنمية، ودعماً لهذه المداولات، يُعد الأونكتاد التقرير السنوي للأمم العام للأمم المتحدة بعنوان التجارة والتنمية الدوليتان. وبحسب تقرير عام ٢٠١٠ (A/65/211) تأثير الاستراتيجيات الإنمائية في فترة ما بعد الأزمة على النمو المستدام والتحول الهيكلي والحاجة إلى بناء قدرات إنتاجية متنوعة. وقدم الأونكتاد الخدمات المتعلقة بالمناقشات التي أجزتها الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة الخامسة والستون) والمفاوضات التي أجزتها الدول الأعضاء بشأن قرار يتعلق بالتجارة الدولية (A/RES/65/142).

١٢- وأجرى مجلس التجارة والتنمية، في دورته السابعة والخمسين (١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) استعراضاً شاملاً لـ "تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي: تأثير تدابير التخفيف من وطأة الأزمة وآفاق الانتعاش". وأعدت الأمانة مذكرة معلومات أساسية (TD/B/57/3) ويسرّت المداولات. وأكد المشاركون من جديد، كما جاء في الموجز الذي أعده الرئيس (TD/B/57/8)، أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بدور هام في رصد وتحليل تطور الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الأزمة ومستقبل النظام التجاري الدولي، ومختلف خيارات السياسات الإنمائية، ودعم البلدان النامية في مجال استراتيجيات النمو في فترة ما بعد الأزمة والسياسات التجارية الاستباقية.

١٣- وأصدرت عدة تقارير تحليلية بشأن القضايا الناشئة فيما يتعلق بالتجارة ونظام التبادل التجاري، شملت (أ) تقييم تأثير إصلاحات السياسات التجارية في البلدان الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: التوزيع ذو البعد الجنساني (UNCTAD/DITC/TNCD/2010/6)؛ (ب) كيفية تأثر الفقراء بالتجارة الدولية في الهند: نهج

تجريبي (UNCTAD/DITC/TNCD/2010/7)؛ (ج) هيكل التصدير والأداء الاقتصادي في البلدان النامية: أدلة مستمدة من منهجية غير معلّمة (UNCTAD/ITCD/TAB/41)؛ ودور الترويج للمنافسة ومراقبة عمليات الاندماج وإنفاذ القوانين بفعالية في فترات الاضطراب الاقتصادي (TD/RBP/CONF.7/6).

١٤ - وقُدمت إسهامات تحليلية لأجل إعداد عدة منشورات مشتركة مع منظمات دولية وإقليمية أخرى، منها:

(أ) *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١١*، الذي نشر بصورة مشتركة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة واللجان الإقليمية للأمم المتحدة؛

(ب) *ملاحظ التعريفات لعام ٢٠١٠*، الذي نشر بصورة مشتركة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ولجنة التجارة الدولية؛

(ج) *التجارة الدولية بعد الأزمة الاقتصادية: التحديات والفرص الجديدة* (UNCTAD/DITC/TAB/2010/2)، وهي دراسة مشتركة بين المؤسسة اليابانية للتجارة الخارجية والأونكتاد؛

(د) "تحديد سلاسل التوريد المحتملة في قطاع المنسوجات والملابس في جنوب آسيا"، الذي أعد بصورة مشتركة مع أمانة الكومنولث والمركز الهندي للدراسات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية (سيصدر قريباً)؛

(هـ) "تعزيز إمكانية تحقيق السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي الأفريقيين"، الذي أعد بصورة مشتركة مع لجنة الاتحاد الأفريقي (سيصدر قريباً).

١٥ - وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكرا على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:
..."

"(ب) مواصلة عمله المتعلق بالتطورات على صعيد برنامج عمل ما بعد الدوحة الذي يهتم بالبلدان النامية بصورة خاصة؛

"(ج) المساعدة في تنمية قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد أولوياتها التفاوضية، وقدرتها على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وعلى تنفيذ هذه الاتفاقات؛
..."

"(و) تعزيز اتساق الاتفاقات التجارية الإقليمية وتوافقها مع النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(ز) دعم وتعزيز آليات التعاون الإقليمي".

١٦- وقد شارك الأونكتاد في الاجتماعات المنتظمة التي تعقدتها هيئات منظمة التجارة العالمية وقدم فيها إسهامات. ومن هذه الهيئات المجلس العام، ومجلس السلع والهيئات الفرعية التابعة له، ومجلس الخدمات، والمجلس المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، واللجنة المعنية بالتجارة والتنمية، واللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً، واللجنة المعنية بالاتفاقات التجارية الإقليمية، وفرق العمل المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهيئة استعراض السياسات التجارية.

١٧- وساعد الأونكتاد المفاوضين التجاريين الموجودين في جنيف وفي العواصم وواضعي السياسات في البلدان النامية في الأعمال التحضيرية الخاصة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة، وخاصة بشأن طرائق وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، والتدابير غير التعريفية، والخدمات، وتيسير التجارة، والقواعد، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وقضايا التنمية بما فيها المعونة من أجل التجارة. وقدم دعم إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات، بغية الإسهام في زيادة استعداد هذه البلدان وقدراتها التقنية فيما يتعلق بجدول أعمال الدوحة. وقدمت مساعدة مماثلة إلى تجمعات إقليمية، منها مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الأفريقي، وأعضاء مصارف التنمية الإسلامية. وعلى سبيل المثال، تم دعم المفاوضين التجاريين الموجودين في جنيف ودول مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بصورة منتظمة ومستمرة، إما فردياً أو جماعياً من خلال عضويتها في الاتحاد الأفريقي وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الصغيرة ذات الاقتصادات الضعيفة، في مختلف المجالات التي تشملها مفاوضات الدوحة. وقد نفذ ذلك بالتعاون مع مكتب مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في جنيف.

١٨- وساعد الأونكتاد أيضاً البلدان النامية وتجمعات التكامل الإقليمي الخاصة بها في تعزيز وتدعيم تجارتها وعمليات التكامل الاقتصادي بينها، وقدرتها على مقاومة الصدمات العالمية، وتعزيز تجارتها الدولية واستثماراتها، وتنمية قدراتها الإنتاجية.

١٩- وقدم في عام ٢٠١٠ دعم فني لأحداث وزارية ورفيعة المستوى وتقنية نظمها تجمعات إقليمية وبلدان وشملت:

- (أ) حلقة العمل الدولية بشأن الاتفاقات التجارية الإقليمية (الدار البيضاء، ١٥-١٦ شباط/فبراير)؛
- (ب) المؤتمر المعني بالتجارة الإقليمية وترتيبات التكامل (لندن، ١٥ آذار/مارس)؛
- (ج) المؤتمر المعني بالسياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تجاه البلدان النامية (بروكسل، ١٦ آذار/مارس)؛

- (د) حلقة العمل بشأن المفاوضات المتعلقة بوصول السلع غير الزراعية إلى الأسواق لفائدة البلدان الأفريقية (نيروبي، ١٢-١٤ نيسان/أبريل)؛
- (هـ) المؤتمر العربي السادس المعني بمنظمة التجارة العالمية ومفاوضات الدوحة (عمان، ٢٠-٢٢ نيسان/أبريل)؛
- (و) الاجتماع الوزاري المعني بالقدرة التجارية لأقل البلدان نمواً الأفريقية (لوساكا، ١٠-١٢ أيار/مايو)؛
- (ز) الحلقة الدراسية الدولية بشأن تكاثر الاتفاقات التجارية الإقليمية وتأثيرها على النظام التجاري المتعدد الأطراف (أبو ظبي، ١٧-١٩ أيار/مايو)؛
- (ح) حلقة عمل بشأن السياسات التجارية أعدت لبرلمانبي جماعة شرق أفريقيا (أروشا، ٢٧-٢٨ أيار/مايو)؛
- (ط) اجتماع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة لمناقشة خارطة الطريق المتعلقة بتعزيز التجارة داخل منظمة المؤتمر الإسلامي (باكو، ٢١-٢٢ حزيران/يونيه)؛
- (ي) دورة تدريبية مكثفة نظمها مصرف التنمية الإسلامي بشأن مهارات التفاوض التجاري (داكار، ٥-٨ تموز/يوليه)؛
- (ك) الدورة السادسة لمؤتمر وزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي (كيغالي، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر)؛
- (ل) مساعدة مستمرة مقدمة إلى الهند بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية ومفاوضات اتفاقات التجارة الحرة.
- ٢٠- وقدم الأونكتاد دعماً فنياً لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وتجمعاتها الإقليمية عزز الوعي والفهم بخصوص الآثار الإنمائية للمفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية. وعزز الأونكتاد أيضاً القدرات الوطنية والإقليمية في مجال وضع وتنفيذ أطر سياساتية وتنظيمية ومؤسسية من أجل زيادة الإمكانيات الإنمائية لاتفاقات الشراكة الاقتصادية إلى أقصى حد، وتعزيز عمليات التكامل الإقليمي لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وضمن الاتساق بين هذه العمليات ومفاوضات جولة الدوحة. وقُدمت مساهمة فنية إلى أحداث استشارية مختلفة نظمتها أمانات مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والكومنولث، بما فيها: اجتماع تنسيق المفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية (أبوجا، ٢٠-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠)، واجتماع تنسيق المفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية (لوساكا، ٧-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠).

٢١- وعزز الأونكتاد الخبرة والدراية العملية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بشأن المفاوضات المتعلقة بالخدمات وعمليات التقييم والاستعدادات المتعلقة بالخدمات لأجل (أ) المفاوضات الإقليمية بغية وضع أطر إقليمية بشأن تجارة الخدمات؛ (ب) المشاركة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛ (ج) معالجة التحديات المرتبطة بالمفاوضات المتوازية، مثل المفاوضات الإقليمية المتعلقة بالخدمات والمفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية. وساهم الأونكتاد في مختلف حلقات العمل الاستشارية الوطنية والإقليمية. وللإطلاع على تفاصيل بشأن الأحداث المتعلقة بالتجارة في الخدمات، انظر الفقرة ٤٤.

٢٢- وقُدِّمت مساهمات فنية إلى دورات الأونكتاد ودورات المعهد الافتراضي المعقودة بشأن "الفقرة ١٦٦" في عام ٢٠١٠، بما في ذلك الدورة الإقليمية لغرب آسيا (بيروت، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر) بشأن جولة الدوحة والتجارة في الخدمات؛ والدورات القصيرة المعقودة للممثلين في جنيف بشأن الهجرة والتنمية (٢٦ آذار/مارس) وبشأن اتفاقات التجارة الإقليمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (١٦ نيسان/أبريل). ووُفِّر تدريب حسب الطلب بشأن قضايا التجارة للطلاب الزائرين.

٢٣- وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكرأ على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

..."

(د) تكثيف أنشطته في مجالات التجارة والتعاون التقني وبناء القدرات المتصلة بالتجارة. وينبغي للأونكتاد أن يقوي مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية."

٢٤- وتشمل أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال التجارة والقضايا المتصلة بالتجارة أربع مجموعات مواضيع هي: (أ) بناء القدرات لأجل المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية؛ (ب) القدرات ونظم المعلومات المتعلقة بالتحليلات التجارية؛ (ج) سياسات المنافسة وحماية المستهلك؛ (د) التجارة والبيئة والتنمية. وتُبْحَث المساعدة المقدمة في إطار الفقرة ذات الصلة من اتفاق أكرأ. وفي عام ٢٠٠٩ بلغ الإنفاق على التعاون التقني في إطار المجموعات الأربع ٥,٤٥٦ ملايين دولار، تمثل ١٤,١ في المائة من مجموع إنفاق الأونكتاد. وكان يتوقع المحافظة على هذا المستوى من الإنفاق في عام ٢٠٢٠. وإضافة إلى ذلك، يساهم الأونكتاد في تنفيذ الإطار المتكامل المعزز في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً، مثل رواندا.

٢٥- وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكرأ على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

..."

"(هـ) مواصلة توفير وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية والتعاون مع هذه البلدان، وفقاً لمستوى تنميتها، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وفي أثناء عملية الانضمام وفي مرحلة متابعتها".

٢٦- ويقوم الأونكتاد، في إطار برنامجه المتعلق بالمساعدة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بمساعدة ٢٢ بلداً يسعى إلى الانضمام إلى هذه المنظمة من بين البلدان الثلاثين التي تتفاوض حالياً على الانضمام أو تقوم بإعداد عملية الانضمام، بما في ذلك عدد من أقل البلدان نمواً (إثيوبيا، وأفغانستان، وبوتان، وجزر القمر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، واليمن) فضلاً عن البلدان التي انضمت مؤخراً إلى المنظمة. وتنطوي أنشطة الدعم التي تتناول مختلف أطوار عملية الانضمام - قبل الانضمام وأثناءه وبعده - على استخدام كبير جداً للموارد. ويقدم الدعم إلى البلدان الساعية إلى الانضمام من أجل تكييف نظم سياساتها التجارية لجعلها تتسق مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وتعكس، في الوقت ذاته، أهدافها الإنمائية. وقدمت مساعدة عملية لأجل إعداد مذكرة بشأن نظام التجارة الخارجية وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة بعملية الانضمام. وأجريت تمارين محاكاة لإعداد أفرقة التفاوض لاجتماعات فرقة العمل الخاصة بها واجتماعات فرقاتها التجاريين.

٢٧- وفي عام ٢٠١٠، تم الاضطلاع بأنشطة في مجال الخدمات الاستشارية وبناء القدرات لفائدة سان تومي وبرينسيبي (٢٦-٢٩ كانون الثاني/يناير)؛ والجمهورية العربية السورية (١-٣ آذار/مارس و١٤-١٦ حزيران/يونيه و٢٨-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ والجزائر (٣٠-٣١ آذار/مارس)؛ وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (١٠-١٤ أيار/مايو و١-٣ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وكمبوديا (١٦-١٨ أيار/مايو)؛ وصربيا (٣٠ حزيران/يونيه)؛ وأذربيجان (١٩-٢٣ تموز/يوليه)؛ وبوتان (١٣ آب/أغسطس)؛ وجمهورية إيران الإسلامية (٢٠-٢٤ أيلول/سبتمبر)؛ واليمن (٤-٥ كانون الأول/ديسمبر). ونُظمت دورات تدريب مكثفة ومشاورات تقنية للمفاوضين التجاريين الرئيسيين لجمهورية إيران الإسلامية (٢٠-٢٤ أيلول/سبتمبر) والمسؤولين اليمنيين (١١ حزيران/يونيه و١٢ تشرين الأول/أكتوبر). ونظمت جلسات إعلامية لوفد يماني يضم برلمانيين ورجال أعمال حول القضايا الرئيسية في النظام التجاري المتعدد الأطراف وعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (١٩ تشرين الأول/أكتوبر، جنيف). وأعد الأونكتاد أيضاً دراسات تحليلية للبلدان الساعية إلى الانضمام، بشأن مواضيع منها "تقييم تأثير إصلاح السياسات التجارية في البلدان الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: البعد الجنساني" (UNCTAD/DITC/TNCD/2010/6).

٢٨- ويتعاون الأونكتاد مع أمانة منظمة التجارة العالمية ويقوم اتصالات وثيقة معها. وقد تم الاضطلاع بعدة بعثات استشارية وحلقات عمل في جنيف وفي بعض البلدان الساعية إلى

الانضمام، وذلك بصورة مشتركة مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من الجهات، بما في ذلك البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن الوكالات المشاركة في الهيكل المتكامل المعزز الخاص بأقل البلدان نمواً.

٢٩- وأجرت جهات مستقلة تقييماً إيجابياً لبرنامج الأونكتاد المتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما أشادت الفرقة العاملة بهذا البرنامج في مناسبات منها دورتها السادسة والخمسون، وأشاد به مجلس التجارة والتنمية خلال استعراضه وتقييمه لتنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرأ.

٣٠- وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكرأ على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

..."

"(ح) بحث سبل تحسين استخدام الأفضليات التجارية وسبل زيادة إمكانية التنبؤ بنظم الأفضليات، ومواصلة عمله المتعلق بقضية تآكل الأفضليات".

٣١- وواصل الأونكتاد زيادة الوعي لدى البلدان النامية بشأن سبل تحسين الانتفاع بالأفضليات المنصوص عليها في نظام الأفضليات المعمم وغيره من النظم التفضيلية من خلال توفير معلومات منتظمة على موقع شبكي مخصص، وتقديم دعم إداري بشأن شهادات المنشأ، وجمع البيانات، ونشر الأدلة المتعلقة بمخططات نظام الأفضليات المعمم والرسائل الإخبارية، والتعاون التقني والخدمات في مجال بناء القدرات.

٣٢- وعقدت دورة تدريبية بشأن مخططات نظام الأفضليات المعمم وقواعد المنشأ معدة للمسؤولين التجاريين الإيرانيين (٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠). وأمن الأونكتاد نشر المعلومات ذات الصلة من خلال تحديث وتنقيح أدلة نظام الأفضليات المعمم التي تتناول آحاد مخططات نظام الأفضليات المعمم، مثل مخطط الولايات المتحدة، وإعداد الدراسات المتصلة بها، وإصدار النشرات الإخبارية الخاصة بنظام الأفضليات المعمم التي تتناول آخر المستجدات المتعلقة بالمخططات. وواصل تحديث قاعدة بيانات نظام الأفضليات المعمم التابعة للأونكتاد استناداً إلى البيانات التي تقدمها البلدان المانحة للأفضليات في إطار نظام الأفضليات المعمم.

٣٣- وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكرأ على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

..."

"(ط) مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان النامية، في إدراج شواغل التجارة والتنمية في خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر".

٣٤- وقد دعم المشروع المتعلق بالاستراتيجيات وإجراءات التأهب الواجب اتباعها بشأن التجارة والعملة في الهند، المشترك بين الأونكتاد ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والهند، دمج التجارة في خطط التنمية الوطنية والقطاعية. وشمل المشروع تقديم المساعدة بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية في حولة الدوحة واتفاقات التجارة الحرة، وتيسير مشاورات الجهات المعنية بشأن قضايا التجارة، وإجراء التحليلات بشأن الروابط القائمة بين التجارة والفقر، ومساعدة المؤسسات التي تدعم التجارة. وأوفدت عدة بعثات استشارية إلى الهند (٢٨ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر، و١٩-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر و١٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠).

٣٥- وقامت رواندا، اعتماداً على دعم الأونكتاد، بانتهاج سياسة تجارية جديدة يجري دمجها في صلب خطة التنمية الوطنية. وساهم الأونكتاد أيضاً في البرامج القطرية "أمم متحدة واحدة" في بوتان وبوتسوانا وموزامبيق ورواندا فيما يتعلق بوضع سياسات وقوانين خاصة بالمنافسة.

٣٦- وتنص الفقرة ٩٠ على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:
..."

"(ي) مساعدة الاقتصادات الضعيفة بنويماً والمعرضة للمخاطر والصغيرة للجهود الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومعالجة تعرضها للهزات الاقتصادية الداخلية والخارجية".

٣٧- وفي عام ٢٠١٠، ساهم الأونكتاد في أنشطة ترمي إلى تلبية احتياجات الاقتصادات الضعيفة بنويماً والمعرضة للمخاطر والصغيرة، شملت:

(أ) حلقة عمل إقليمية بشأن السياسات التجارية أعدت لبرلمانيي بلدان المحيط الهادئ (أبيا، ٣١ أيار/مايو - ٥ حزيران/يونيه)؛

(ب) مؤتمر يُعقد مرة كل سنتين لفائدة الدول الصغيرة (لندن، ٢٨-٢٩ تموز/يوليه)؛

(ج) حلقة عمل إقليمية مُعدة لبرلمانيي دول البحر الكاريبي حول قضايا السياسات التجارية (سانت كيتس ونيفس، ٢٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر).

٣٨- ويتعاون الأونكتاد مع أمانة الكومنولث لإصدار أدلة تدريب بشأن السياسات التجارية لفائدة البرلمانيين في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي.

٣٩- وتنص الفقرة ٩٤ من اتفاق أكررا على أنه ينبغي "أن يُعزز الأونكتاد عمله الشامل في مجال الخدمات والتجارة والتنمية بالوسائل التالية:

- (أ) تحسين تحليله لقدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على زيادة المشاركة في إنتاج الخدمات والتجارة فيها على المستوى العالمي؛
- (ب) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إنشاء الأطر التنظيمية والمؤسسية وآليات التعاون لمساندتها في تدعيم قدرتها المحلية في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها التنافسية؛
- (ج) تقديم الدعم في مجال تقييم الخدمات وعمليات استعراض السياسات الوطنية؛
- (د) بحث القضايا المتصلة بتحرير التجارة في الخدمات وأثره الإنمائي، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛
- (هـ) توجيه الاهتمام إلى وضع القواعد على المستوى المتعدد الأطراف في مجال الخدمات، مع مراعاة مصالح البلدان النامية وشواغلها؛
- (و) تشجيع الاعتراف بالمؤهلات والمعايير؛
- (ز) تقديم الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف والمفاوضات الإقليمية في مجال الخدمات؛
- (ح) تعزيز البيانات والإحصاءات الخاصة بالخدمات.

٤٠- وقُدمت مساعدة حسب الطلب في مجالي البحوث والمسائل التقنية، بما في ذلك التدريب، إلى واضعي السياسات والمفاوضين في البلدان النامية والى تجمعات بلدان مثل أقل البلدان نمواً، والمجموعة الأفريقية، والجماعة الأندية، في تحديد الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية اللازمة لبناء القدرات في مجال توريد الخدمات وفي الاستعداد لمفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وغيرها من المفاوضات التجارية. وأُعدت ورقة بشأن "مساهمة السياحة في التجارة والتنمية" (TD/B/C.I/18).

٤١- وقُدمت خدمات استشارية إلى البلدان النامية فيما يتعلق بمفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وذلك في مجال التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين موردي الخدمات (الأسلوب ٤)، والتجارة في الخدمات الكثيفة العمالة، وتنمية المهارات، والاعتراف بالمؤهلات. وقُدمت أيضاً مساعدة بشأن بناء قدرات توريد الخدمات، والتشجيع على وضع سياسات بشأن الخدمات على المستوى القطاعي ذات أحكام عامة، وتحديد استراتيجيات للمفاوضات المتعلقة بالخدمات على كل من المستوى الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف، وبحث الصلة بين المفاوضات الإقليمية المتعلقة بالخدمات والمفاوضات المتعلقة بالاتفاق العام للتجارة في الخدمات. وفي عام ٢٠١٠ ساهم الأونكتاد في:

- (أ) حلقة عمل عموم الكومنولث بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي تناولت الخدمات والتجارة في الخدمات (بورت لويس، ٢١-٢٢ نيسان/أبريل)؛

- (ب) حلقة عمل تدريبية وطنية بشأن التجارة في الخدمات (برازيليا، ٥-٧ أيار/مايو)؛
- (ج) حلقة عمل وطنية بشأن الخدمات (غابورون، ٣١ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه)؛
- (د) حلقة عمل إقليمية نظمها رابطة تكامل أمريكا اللاتينية بشأن الخدمات (مونتيفيديو، ١-٣ تشرين الأول/أكتوبر)؛
- (هـ) مؤتمر دولي لوزراء السياحة في مجموعة الـ ٢٠ (بويو، جمهورية كوريا، ١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر).
- ٤٢- وعُقدت في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البُعد التنظيمي والمؤسسي. وأعدت الأمانة مذكرة معلومات أساسية (TD/B/C.I/MEM.3/5) يسّرت المداولات. وبحث الاجتماع القضايا المتعلقة بإنشاء هيكل تنظيمية ومؤسسية وآليات تعاون لتعزيز القدرات المحلية للبلدان في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها على التنافس والتصدير.
- ٤٣- وأجرى الأونكتاد عمليات استعراض للسياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات لعدد مختار من البلدان (نيبال وأوغندا وقرغيزستان). ووفر الاستعراض للبلدان المستفيدة البيانات والتحليلات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن سياسات تعزيز اقتصاد الخدمات الوطني. وقد ساعد هذا الاستعراض الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في إجراء عملية تشاور تفاعلية متعددة الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحسين الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية، وتعزيز القدرات في مجال التوريد، وتحديد الفرص الجديدة. وتلقى الأونكتاد عدداً متزايداً من الطلبات المتعلقة باستعراض سياسات الخدمات. وبدأ العمل بشأن استعراض السياسات المتعلقة بالخدمات في رواندا وليسوتو.
- ٤٤- وواصل الأونكتاد دعمه للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في تنفيذ اللاتحة التنظيمية للسوق المتعلقة بالتجارة في الخدمات، التي اعتمدها مجلس وزراء السوق المشتركة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفيما بعد، قام الأونكتاد، بالتعاون مع أمانة السوق المشتركة، بصوغ مبادئ توجيهية بشأن التفاوض للجنة المعنية بالتجارة في الخدمات والتابعة للسوق المشتركة، وقدم في هذا الشأن تحليلاً للالتزامات أعضاء السوق المشتركة وعروضها بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، للتمكّن من اختيار قطاعات بغية زيادة تحريرها، وبياعات مشروع مخطط نموذجي للخدمات. واعتمدت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتفاوض وحُدّدت القطاعات ذات الأولوية وما زالت عمليات تبادل العروض والمفاوضات جارية.
- ٤٥- وقدم الأونكتاد في عام ٢٠١٠ دعماً تقنياً واستشارياً بشأن تقييم الخدمات والمفاوضات المتعلقة بالخدمات إلى أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإلى منتدى

مفاوضات التجارة التابع للجماعة وإلى واضعي السياسات والمفاوضين التجاريين في الجماعة. وقدّم هذا الدعم إلى جهات، منها (أ) الفريق العامل المعني بالخدمات والاستثمار المنبثق عن اتفاق الشراكة الاقتصادية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (جوهانسبرغ، ١٠-١٤ أيار/مايو)؛ (ب) الاجتماع الثاني للجنة المعنية بتجارة الخدمات والتابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (هراري، ١٩-٢١ أيار/مايو)؛ (ج) حلقة عمل تدريبية حول التجارة في الخدمات بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة في بوتسوانا (غابورون، ٣١ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه)؛ (د) حلقة عمل إقليمية نظمتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للخبراء التقنيين القطاعيين بشأن التجارة في الخدمات (جوهانسبرغ، ٧-٩ حزيران/يونيه)؛ (هـ) الاجتماع الخامس عشر لمنتدى التفاوض التجاري التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الخدمات (جوهانسبرغ، ١٠ حزيران/يونيه)؛ (و) الفريق العامل التقني المعني بالخدمات والاستثمار والمنبثق عن اتفاق الشراكة الاقتصادية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (غابورون، ٣٠ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر).

٤٦- وساهم الأونكتاد، بوصفه عضواً في فرقة عمل مشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، إلى جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، وشعبة إحصاءات الأمم المتحدة، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، في فرقة العمل المعنية بإحصاءات الخدمات، بما في ذلك في الاجتماع الذي عقده في بيروت، لبنان (٢٢-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠).

٤٧- وتنص الفقرة ٩٥ من اتفاق أكررا على أنه "ينبغي للأونكتاد، بدون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، أن يجري، في إطار ولايته وفيما يتعلق بمساهمة المهاجرين في التنمية، بحوثاً وتحليلات بشأن الفوائد والفرص المحتملة للتجارة والاستثمار والصلات الإنمائية بين البلدان الأصلية للمهاجرين ومجتمعاتهم في الخارج". وتنص الفقرة ١٧٠ على أنه "ينبغي أن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، دون الإحلال بالعمل المضطلع به في محافل أخرى وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، تحليل إمكانية مساهمة تحويلات المهاجرين في عملية التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر من الفوائد المستمدة من هذه التحويلات وتخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى باتباع سياسات ملائمة، مع مراعاة طبيعتها كأموال خاصة".

٤٨- وقد شدد الأونكتاد على أهمية الفوائد والفرص المحتملة للروابط التجارية والاستثمارية والإنمائية بين البلدان الأصلية للمهاجرين ومجتمعاتهم المحلية في الخارج. وأعد تقريراً بشأن "أثر التحويلات على الفقر في البلدان النامية (UNCTAD/DITC/TNCD/2010/8)". وبدأ العمل المتعلق بتحضير اجتماع خبراء أحادي السنة بشأن تحقيق الاستفادة القصوى من الأثر الإنمائي للتحويلات المالية. وأسهم في المداولات بشأن السياسات الدولية، في إطار هيئات منها الفريق العالمي المعني بالهجرة، والمنظمة الدولية للهجرة، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. ويسر

الأونكتاد حلقة نقاش بشأن الفريق العالمي المعني بالهجرة خلال الدورة التاسعة والتسعين لمجلس المنظمة الدولية للهجرة (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠). وتناولت المساعدة التقنية والأنشطة التدريبية للأونكتاد والمداولات الحكومية الدولية أيضاً إسهام المهاجرين في التنمية.

٤٩ - وكعضو في الفريق العالمي المعني بالهجرة، تعاون الأونكتاد بنشاط مع منظمات ودول أعضاء أخرى في الفريق بشأن مسائل الهجرة. وفيما عدا المشاركة المنتظمة في اجتماعات الفريق على مستويات العاملين والرؤساء، قام الأونكتاد بما يلي: (أ) تيسير جلسة لندوة الأخصائيين التابعة للفريق بشأن "تخطي الحواجز: إقامة الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية" (جنيف، ٢٧-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠)؛ (ب) الإسهام في دليل الفريق بشأن دمج الهجرة في أنشطة التنمية؛ (ج) إعداد صحيفة وقائع للفريق بشأن "إسهام الهجرة في التنمية: روابط التجارة والاستثمار والتنمية". ويشارك الأونكتاد أيضاً في الفريق العامل المعني بدمج الهجرة في أنشطة التنمية التابع للفريق العالمي المعني بالهجرة.

٥٠ - وعمل الأونكتاد مع أعضاء آخرين في الحفل العالمي المعني بالهجرة الدولية والتنمية لتحسين استجابات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي السياساتية والتنفيذية للهجرة الدولية. وشارك في الاجتماعات التحضيرية للمحفل العالمي الرابع المعني بالهجرة الدولية والتنمية وفي اجتماعاته (بويرتو فايارتا، المكسيك، ٨-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠).

٥١ - وتنص الفقرة ٩٦ من اتفاق أكرأ على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يقوم بما يلي: (أ) المساعدة على تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية."

٥٢ - ونُظمت حلقات عمل وطنية وإقليمية بشأن تعزيز المشاركة الفعالة في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة الدولية في فينيتيان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). ويجري إعداد عدة دراسات بحثية وإفرادية بشأن سبل تعزيز مشاركة بلدان نامية مختارة، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية، مع التركيز على العوامل التي تؤثر إيجاباً/سلباً على تنويع الصادرات.

٥٣ - وأعد برنامج الاقتصاد الخلاق للأونكتاد تقرير الاقتصاد الخلاق - ٢٠١٠: الاقتصاد الخلاق - خيار تنمية مجدية. ويوزع هذا المنشور على نطاق واسع في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بهدف إفادة الحكومات بطريقة وضع السياسات في هذا المجال.

٥٤ - وتنص الفقرة ٩٦ من اتفاق أكرأ على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يقوم بما يلي:
..."

(ب) معالجة أثر الحواجز غير التعريفية على التجارة والتنمية؛

(ج) مواصلة تحسين ونشر الأدوات التحليلية، مثل دليل التجارة والتنمية، وقواعد البيانات والبرامج الحاسوبية، كنظام التحليلات والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل."

٥٥ - وواصل الأونكتاد العمل بشأن زيادة فهم مدى أهمية التدابير غير التعريفية وآثارها على التجارة. وصدر منشور يلخص جهداً بذلته وكالات متعددة خلال أربعة أعوام بشأن التدابير غير التعريفية - "التدابير غير التعريفية: أدلة من بلدان نامية مختارة وجدول أعمال البحوث المقبل". ويتضمن المنشور أيضاً خمسة تقارير قطرية (البرازيل وشيلي والهند وتايلند والفلبين)، أُجريت فيها دراسة استقصائية على صعيد الشركات لاختبار التصنيف الجديد للتدابير غير التعريفية وإجراءات جمع البيانات.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٠، واصل الأونكتاد تطوير بياناته التجارية وأدواته التحليلية المحددة لمساعدة صانعي السياسات، والمفاوضين التجاريين، والأكاديميين، والمجتمع المدني، والأعمال التجارية. وجرى تحديث قاعدة بيانات نظام التحليل والمعلومات التجارية، وهي تحتوي الآن على بيانات تعريفية وإحصاءات استيراد مقابلة تخص ١٧٤ بلداً (ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر). وقد ساعدت أدوات التحليل التجاري للأونكتاد، مثل نظام التحليل والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل، في تحديد ومعالجة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الأسواق والفرص التجارية، وكذلك في تعزيز مشاركة البلدان النامية مشاركة مستنيرة في المفاوضات التجارية على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي. وصدرت في تشرين الأول/أكتوبر نسخة جديدة قائمة على الإنترنت من نظام التحليل والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل، ووُزعت أكثر من ٢٠٠٠ رخصة في تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر.

٥٧ - وواصل الأونكتاد تطوير وحدة تدريبية بشأن الأدوات التحليلية والتقنيات التجريبية للتحليل التجاري. وأضيفت دورة عن تحليل الوصول إلى الأسواق على أساس أحدث ما أجراه من أبحاث. ويمكن للوحدة حالياً أن تدعم حلقة عمل مكثفة لمدة خمسة أيام. وُنظمت في عام ٢٠١٠ ثلاث حلقات عمل من هذا النوع للجامعات بالتعاون مع معهد الأونكتاد الافتراضي في بيرو (ليما، ٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير)، وأوروغواي (مونتيفيديو، ١٢-١٦ تموز/يوليه) والبرازيل (فيسوزا، ٢٥-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر). وحضر حلقات العمل كبار الباحثين، وموظفو التعليم، وطلبة الماجستير، والمفاوضون التجاريون، والعاملون في مجال التجارة.

٥٨- وتنص الفقرة ٩٧ من اتفاق أكرام على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد تشجيع ودعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بوسائل تشمل تبادل الخبرات وبناء المؤسسات. كما ينبغي له تحسين بياناته وأدواته التحليلية المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز ما يتصل بها من برامج تقنية. وينبغي كذلك أن يواصل الأونكتاد دعمه لتفعيل وزيادة استخدام النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الأخرى المحفزة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب".

٥٩- وقدم الأونكتاد الخدمة الموضوعية والتقنية للاتفاق المتعلق بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، كما قدم الدعم للأعضاء في التفاوض على حولة ساو باولو الثالثة لمفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وبعد ما يزيد عن ستة أعوام من المفاوضات، اجتمعت البلدان المشاركة في حولة ساو باولو في دورة استثنائية للجنة التفاوض على المستوى الوزاري في فوز دو إيغواكو، البرازيل في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وأبرمت اتفاقاً هاماً لدفع التجارة فيما بين بلدان الجنوب. ويضم النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ٤٣ طرفاً. وشارك اثنان وعشرون من هذه الأطراف في حولة ساو باولو، ومنهم ٨ أطراف، بما فيها السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، تبادلت امتيازات تعريفية باعتماد بروتوكول حولة ساو باولو. وهذه الأطراف هي: إندونيسيا وجمهورية كوريا والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل) وكوبا وماليزيا ومصر والمغرب والهند. ويمكن لأطراف أخرى في النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية أن تنضم إلى البروتوكول في تاريخ لاحق. وقد وسّعت نتائج حولة ساو باولو تغطية المنتجات إلى ٤٧ ٠٠٠ خط تعريفية وعمقت التخفيضات التعريفية، وستوفر فوائد حمة لتوسيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وتم الاتفاق على بارامترات صيغة تخفيض التعريفات خلال اجتماع وزاري عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وتمثلت هذه البارامترات في تخفيض التعريفات بنسبة ٢٠ في المائة لما يقل عن ٧٠ في المائة من المنتجات الخاضعة للرسوم الجمركية المصدرة داخل هذه المجموعة من البلدان.

٦٠- واستضاف الأونكتاد الاجتماع السنوي الخامس للجمعية العامة للشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية الذي عُقد في ٦ أيار/مايو ٢٠١٠ مع ٢٤ مؤسسة عضواً. وسبقت الاجتماع السنوي حلقة دراسية استغرقت يوماً واحداً موضوعها "مسائل الأمن الغذائي والطاقة وتغير المناخ: الفرص المتوفرة فيما بين بلدان الجنوب".

٦١- وواصل الأونكتاد تعزيز دعمه للتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب وعمله التحليلي بشأن التجارة فيما بين بلدان الجنوب من خلال (أ) رصد الجغرافيا والديناميات الجديدة للتجارة العالمية؛ (ب) تحليل الأنماط المتغيرة لمشاركة البلدان النامية وحصتها في التجارة الدولية؛ (ج) تشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الاقتصادي.

وبدأ الأونكتاد العمل لفهم أنماط تجارة الاقتصادات الناشئة، بالنظر في المهارات والمحتويات التكنولوجية للمنتجات المصدرة بوضع نظام لتصنيف المنتجات على مستوى الأرقام الستة للنظام المتناسق. وقد ساعد هذا التصنيف أيضاً على استكشاف إمكانيات البلدان التي يجب مقارنتها بالبلدان المتقدمة وإمكانية وضع تصور لإطار استراتيجية النمو القائمة على التصدير.

٦٢- وتنص الفقرة ٩٨ من اتفاق أكرأ على أن "عمل الأونكتاد في مجال القضايا المتصلة بالطاقة ينبغي أن يعالج من منظور التجارة والتنمية، وعند الاقتضاء في سياق عمله المتصل بالسلع الأساسية والتجارة والبيئة والقطاعات الجديدة والدينامية والخدمات".

٦٣- واشتركت في إعداد اجتماع أحادي السنة بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية (٩-١١ شباط/فبراير ٢٠١٠) شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية وشعبة التكنولوجيات والخدمات اللوجستية. واتفق الخبراء على أن استخدام تكنولوجيات استغلال مصادر الطاقة المتجددة يشكل مثلاً لحل مجز للجميع من أجل توليد الدخل في المناطق الريفية والاستدامة البيئية. ويمكن للأونكتاد أن يضطلع بدور هام في إجراء بحوث مستقلة وتيسير تبادل الخبرات بشأن النهج المتكاملة لاستخدام تكنولوجيات استغلال مصادر الطاقة المتجددة كأداة للتنمية التي تخدم مصالح الفقراء.

٦٤- وتنص الفقرة ٩٩ من اتفاق أكرأ على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في إطار مبادرة الوقود الأحيائي، وأن يسعى جاهداً لتحقيق أقصى قدر من الفوائد التجارية والإئتمانية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مع التقليل إلى أدنى حد من الجوانب البيئية والاجتماعية الضارة التي يمكن أن ينطوي عليها الأخذ بخيار الوقود الأحيائي".

٦٥- وتعاون الأونكتاد، في إطار مبادرته المتعلقة بالوقود الأحيائي، مع المركز المرجعي البرازيلي بشأن الكتلة الأحيائية في استكشاف تعاون ثلاثي ممكن فيما بين بلدان الجنوب (البرازيل - موزامبيق - البرتغال) من أجل إنتاج الوقود الأحيائي واستخدامه بشكل مستدام في أفريقيا. وتم القيام ببعثة في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وأعربت حكومة موزامبيق عن اهتمام قوي بإدخال الوقود الأحيائي إلى البلد. ويساعد الأونكتاد حالياً في وضع اقتراح تمويلي لتنفيذ مشروع لإنتاج الوقود الأحيائي بشكل مستدام.

٦٦- ودعم الأونكتاد حكومة المكسيك في إجراء تقييم أولي بشأن تطوير الوقود الأحيائي في المكسيك. وتم القيام ببعثة استشارية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في مدينة مكسيكو. وسيوضع التقييم في صيغته النهائية بعد مزيد من المشاورات مع السلطات الوطنية، والأعمال التجارية، وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني.

٦٧- وتنص الفقرة ١٠٠ من اتفاق أكرأ على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته ومع تجنب تكرار العمل الذي تقوم به المنظمات الأخرى، أن ينظر في قضية تغير المناخ في سياق عمله الجاري في مجال مساعدة البلدان النامية في القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار ضمن استراتيجيات التنمية".

٦٨- ودعم الأونكتاد فريق الأمين العام للأمم المتحدة الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل تغير المناخ. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة الأمين العام للأونكتاد إلى العمل، بصفته الشخصية، كعضو في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل تغير المناخ. وكُلف الفريق بمهمة دراسة مصادر الإيرادات المحتملة التي ستمكن من تحقيق مستوى تمويل تغير المناخ الذي وُعد به خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (كوبنهاغن، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). وكفلت مشاركة الأمين العام للأونكتاد في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل تغير المناخ دمج آراء منظومة الأمم المتحدة في نتائج الفريق.

٦٩- وسيكون الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر أحد مواضيع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، أو ريو+٢٠، الذي سيعقد في البرازيل في عام ٢٠١٢. ويسهم الأونكتاد حالياً في العملية التحضيرية بصفته منسق التجارة المستدامة للمؤتمر. ونظم الأونكتاد، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اجتماع خبراء مخصصاً بشأن "الاقتصاد الأخضر: الآثار على التجارة والتنمية المستدامة" (جنيف، ٧-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). واستكشف المشاركون السبل التي يمكن أن يسلكها الاقتصاد الأخضر من خلال النمو القائم على التجارة ليصبح أداة مولدة للإيرادات ومواتية للتنمية وتسهم مباشرة في تلبية ضرورة التنمية المستدامة. وقدم تقرير الاجتماع (UNCTAD/DITC/TED/2010/6) كإسهام في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة.

٧٠- ودعم برنامج تغير المناخ التابع للأونكتاد تنظيم المنتدى الثاني للكربون في أفريقيا (نبروي، ٣-٥ آذار/مارس ٢٠١٠). وجمع المنتدى أكثر من ١٠٠٠ مشارك يمثلون واضعي المشاريع، والمشرتين، ومقدمي الخدمات، والممثلين الوطنيين لآلية التنمية النظيفة، وغيرهم من أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام لتقصي الإمكانيات التي تنطوي عليها مشاريع تعويض انبعاثات غازات الدفيئة في القارة. ونُظّم الحدث مع شركاء آخرين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز ريسو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والرابطة الدولية لتداول الانبعاثات.

٧١- وبمناسبة المنتدى الثاني للكربون في أفريقيا، نُظّم في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ حدث جانبي للبلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا، وهي الرأس الأخضر، وغينيا بيساو، وسان تومي وبرينسيبي، وموزامبيق. ووفر هذا الحدث منصة لتقديم دورة تعلم عن بعد بشأن تغير المناخ وسوق الكربون. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أظهر في وقت مبكر اهتماماً بتنفيذ المشروع في موزامبيق.

٧٢- ونظم الأونكتاد، مع حكومة الجمهورية الدومينيكية، ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، والرابطة الدولية لتداول الانبعاثات، ومعهد البنك الدولي، ومصرف التنمية

للبلدان الأمريكية، ومركز ريسو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنتدى الخامس للكربون في أمريكا اللاتينية (سانتو دومينغو، ١٣-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). ووفر المنتدى منصة لجمع الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في تطوير آلية التنمية النظيفة وتقاسم الخبرات بشأن عملية مشاريع وبرامج آلية التنمية النظيفة ككل وكذلك آخر التطورات في مخططات تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات.

٧٣- وخلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، شارك الأونكتاد في تنظيم حدث جانبي رفيع المستوى مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن "الانتقال إلى اقتصاد أخضر: الآثار على تخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة" (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كانكون). وشارك الأونكتاد أيضاً في حدث جانبي نظمته أمانة الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل تغير المناخ (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) لمناقشة النتائج الرئيسية لتقرير الفريق.

٧٤- وتنص الفقرة ١٠١ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في القضايا التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع والخدمات البيئية، والمنتجات المفضلة بيئياً، والمعايير، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتكاليف وضع العلامات الإيكولوجية والاعتماد، ومتابعة القضايا المتصلة بالتجارة والواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وينبغي أن يُدعم عمله المتصل بفرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة".

٧٥- وفي إطار فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والمعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، قدم الدعم من خلال أنشطة متعددة لتنمية الزراعة العضوية كفرصة لإفريقيا في مجال التجارة والتنمية المستدامة. وشملت هذه الأنشطة ندوة أفريقية في معرض التجارة العضوية بيوفاش (شباط/فبراير ٢٠١٠)، والتعاون مع لجنة الاتحاد الأفريقي، ومؤتمر الزراعة العضوية في شرق أفريقيا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، ومشروع لسياسات الزراعة العضوية في كينيا.

٧٦- ومن خلال مشروع الوصول إلى الأسواق العالمية للمنتجات العضوية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، دعم الأونكتاد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تيسير التجارة في المنتجات العضوية في منطقتي أمريكا الوسطى وآسيا. وشمل ذلك نشر دراسة أولية للمنطقة الآسيوية.

٧٧- وأعد الأونكتاد دراستين لإنشاء مسارين مفاهيميين يسهلان السبل العملية لتحقيق تكافؤ جزئي بين معيار الهيئة المعنية بتحديد الممارسات الزراعية الجيدة (وهو معيار للممارسة الزراعية الجيدة تطبقه معظم الأسواق وشركات خدمات المطاعم النشيطة عالمياً) والمعايير العضوية الرئيسية. ويمكن أن يسهل هذان المساران الوصول إلى الأسواق ويحققا تخفيضاً حاداً في تكاليف الامتثال لكلا المعيارين.

٧٨- وتنص الفقرة ١٠٢ من اتفاق أكرأ على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد الاستفادة من خبرته في دعم مبادراته المتعلقة بالتجارة البيولوجية والتي تقدم الدعم إلى السوق الناشئة لمنتجات وخدمات التنوع البيولوجي المنتجة بأسلوب مستدام. وينبغي أن تستمر مبادرة التجارة البيولوجية في توفير الدعم لوضع سياسات وهيئة بيئية مساعدة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في استخدام وصون التنوع البيولوجي على نحو مستدام، مع التسليم بتعقد هذه القضية من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية".

٧٩- وقدمت مبادرة التجارة البيولوجية المساعدة والخدمات الاستشارية إلى برامج وشركاء التجارة البيولوجية في كولومبيا واندونيسيا وأوغندا بشأن مفاهيم ومنهجيات التجارة البيولوجية، وتصميم المشاريع وصياغتها، وتنمية سلاسل القيمة، والوصول إلى الأسواق، وجمع الأموال. وقدمت المساعدة التقنية إلى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالأزمات والانتعاش والمكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في إندونيسيا وأوغندا بشأن تنمية التجارة البيولوجية وسلاسل القيمة؛ وإلى بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا بشأن أنظمة الاتحاد الأوروبي للأغذية الجديدة. وعلاوة على ذلك، تسهم مبادرة التجارة البيولوجية حالياً، في إطار عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء السلام، وفي إعادة إدماج المقاتلين السابقين في آتشي سيلاتان، إندونيسيا، من خلال تنمية سلسلة لقيمة جوز الطيب.

٨٠- ووضعت مبادرة التجارة البيولوجية مع برنامج الأونكتاد للتدريب التجاري دورة تدريبية على الإنترنت بشأن "التجارة البيولوجية وتنمية سلاسل القيمة". وستُنظم هذه الدورة التدريبية بالتعاون مع جامعات بوليفيا وكولومبيا وبيرو. وتعاونت مبادرة التجارة البيولوجية وبرنامج الأونكتاد للاقتصاد الخلاق والصناعات الخلاقة مع منظمة Green2Greener، وهي منظمة غير حكومية مقرها في هونغ كونغ (الصين)، لتنظيم حلقة دراسية عن إعادة تعريف الاستدامة في جدول الأعمال الدولي: الإلهام بزيادة المشاركة في قضايا التنوع البيولوجي ومعرض الأناقة الإيكولوجية والموضة (جنيف، ٢٠-٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠).

٨١- وتنص الفقرة ١٠٣ من اتفاق أكرأ على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز ودعم التعاون، بوسائل تشمل تيسير المشاورات الطوعية فيما بين الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية، وفقاً للفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ وأعيد تأكيدها في توافق آراء ساو باولو وفي المؤتمر الخامس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، المعقود عام ٢٠٠٥".

٨٢- وتنص الفقرة ١٠٤ من اتفاق أكرأ على ما يلي: "الأونكتاد هو المنسق للأعمال المتعلقة بسياسة المنافسة ورفاه المستهلكين في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهو يوفر للدول الأعضاء فيه محفلاً للحوار وبناء توافق آراء على المستوى الحكومي الدولي في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء البحوث والتحليلات في هذا المجال

لصالح الدول الأعضاء فيه والشبكات الدولية المعنية بسياسات المنافسة، و/أو بالتعاون معها. وينبغي أن يظل الأونكتاد محفلاً لمناقشة قضايا المنافسة على المستوى المتعدد الأطراف، مع إقامة علاقات وثيقة بالشبكات الحالية لسلطات المنافسة، وأن يواصل تشجيع استخدام قوانين وسياسات المنافسة كأدوات لتحقيق القدرة التنافسية المحلية والدولية. وينبغي أن يعزز عمل الأونكتاد في هذا المجال نظم قوانين المنافسة التي تراعي الظروف السائدة في البلدان النامية. وبناءً على ذلك، ينبغي أن يركز العمل المقبل للأونكتاد في هذا المجال على ما يلي:

"(أ) إعداد وتنفيذ قوانين وسياسات وتدابير المنافسة الوطنية والإقليمية التي تلائم الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية ورفاه المستهلكين فيها؛

"(ب) البحوث والمداولات المتعلقة بالممارسات المانعة للمنافسة في مختلف القطاعات، وآثارها على رفاه المستهلكين والأسواق العالمية وأسواق البلدان النامية بصورة خاصة، وآليات التصدي لآثارها؛

"(ج) بحث جميع القضايا المتعلقة بالتفاعل بين المنافسة والخصخصة والابتكار وآثارها على التجارة والتنمية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛

"(د) تقديم الدعم للتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياسات المنافسة؛

"(هـ) دعم البلدان النامية في صياغة وتنفيذ قوانين المنافسة؛

"(و) توسيع نطاق الاستعراضات الطوعية لسياسات المنافسة التي يجريها النظراء في إطار الأونكتاد بحيث تشمل مجموعة أوسع من البلدان النامية ومنظماتها الاقتصادية الإقليمية؛

"(ز) تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال بناء القدرات في مختلف المناطق، ويشمل ذلك برامج من قبيل برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلكين والخاص بأمريكا اللاتينية، وهو برنامج ينبغي تعزيزه".

٨٣- وعُقد مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأعدت عدة تقارير للمؤتمر، منها ما يلي:

(أ) قانون نموذجي بشأن المنافسة (٢٠١٠) (TD/RBP/CONF.7/L.1 to L.13)؛

(ب) دور سياسات المنافسة في تعزيز التنمية الاقتصادية: تصميم قوانين وسياسات المنافسة على النحو المناسب وفعاليتها (TD/RBP/CONF.7/3)؛

(ج) استعراض عملية بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة (TD/RBP/CONF.7/7)؛

(د) العقوبات وسبل الانتصاف المناسبة (TD/RBP/CONF.7/5)؛

(هـ) تقييم استعراض تطبيق المجموعة وتنفيذها (TD/RBP/CONF.7/2)؛

(و) دور الترويج للمنافسة ومراقبة عمليات الاندماج وإنفاذ القوانين بفعالية في فترات الاضطراب الاقتصادي (TD/RBP/CONF.7/6)؛

(ز) استخدام برامج التساهل أداة لإنفاذ قوانين المنافسة ضد التكتلات الاحتكارية القوية في البلدان النامية (TD/RBP/CONF.7/4).

٨٤- وأكد المؤتمر مجدداً صلاحية مجموعة الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة التي اعتمدها مؤتمرات الأمم المتحدة الاستعراضية الخمسة السابقة. وزاد القرار الذي اعتمده المؤتمر من تعزيز تنفيذ مجموعة الأمم المتحدة. وأوصى المؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تعقد، تحت رعاية الأونكتاد، مؤتمراً استعراضياً سابعاً للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

٨٥- وأطلقت مبادرة لإنشاء برنامج شراكة بحثية بشأن مسائل المنافسة تابع للأونكتاد. وهي تتيح لسلطات المنافسة، والحكومة، والباحثين المعنيين بسياسات المنافسة والاستهلاك، ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني إمكانية الوصول إلى عدد من أكثر الأدوات فعالية لبناء القدرات المتعلقة بقانون وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين. ويقدم برنامج الشراكة البحثية أيضاً إلى شركائه بلاغات عن البحوث الجارية، وإمكانات المشاركة في المؤتمرات المعنية بسياسات المنافسة والاستهلاك. وقد عُقد أول اجتماع لبرنامج الشراكة البحثية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في جنيف.

٨٦- وأجري استعراض نظراء طوعي لقانون وسياسة المنافسة في أرمينيا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (جنيف)، سهلته تقارير أعدها الأونكتاد (UNCTAD/DITC/CLP/2010/1 Overview، UNCTAD/DITC/CLP/2010/1). وستستعمل نتائج استعراض النظراء وتوصياته لتصميم أنشطة مساعدة تقنية محددة الغرض لتعزيز فعالية إنفاذ قانون المنافسة في أرمينيا.

٨٧- ودعم الأونكتاد البلدان النامية في تكوين ثقافة منافسة، بوسائل منها برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلكين والخاص بأمريكا اللاتينية، وبرنامج المنافسة الخاص بأفريقيا.

٨٨- ووفرت في عام ٢٠١٠ دورات تدريبية عن قانون وسياسات المنافسة للبرلمانيين ومنظمي القطاعات وأوساط الأعمال التجارية ورابطات المستهلكين. في إكوادور وأنغولا وباراغواي وبوتسوانا ودولة بوليفيا (المتعددة القوميات) وترينيداد وتوباغو وتشاد وتونس وجزر القمر والجمهورية الدومينيكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسوازيلند والكاميرون

وكمبوديا وكوستاريكا وليسوتو وملاوي. وقُدمت إلى إكوادور وأوغندا وبوتسوانا وترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وسوازيلند وكوستاريكا وماليزيا والمملكة العربية السعودية وموزامبيق المساعدة في إعداد قوانين منافسة جديدة وتعديلها واعتمادها. وأسهم الأونكتاد في إعداد مشروع قانون المنافسة لحكومة كردستان الإقليمية في العراق، كما وفر التدريب لمسؤولين حكوميين وأكاديميين. وأُتبع هذه الدورة التدريبية بدورة لتدريب المدربين.

٨٩- ونُظمت في عام ٢٠١٠ حلقات دراسية وطنية عن المنافسة لمعالجي قضايا المنافسة لفائدة الوكالات المعنية بالمنافسة المنشأة حديثاً في إكوادور واندونيسيا وسوازيلند والكاميرون ونيكاراغوا. وبالإضافة إلى ذلك، وُضع دليل "لتدريب المدربين" على سياسات المنافسة للجنة الإندونيسية للإشراف على المنافسة التجارية، ونُظمت دورات تدريبية إضافية للقضاة في إندونيسيا والسلفادور وملاوي.

٩٠- وفي عام ٢٠١٠، ساعد الأونكتاد في إنشاء وكالات معنية بالمنافسة في بوتسوانا وترينيداد وتوباغو ومدغشقر والمملكة العربية السعودية وموريشيوس. وساعد أيضاً في تعيين مفوضين في هذه البلدان. وكان أيضاً من بين البلدان الأخرى التي تلقت مساعدة الأردن وبوتسوانا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وكينيا ومصر وملاوي وموزامبيق.

٩١- ووفّر التدريب والمشورة بشأن مسائل حماية المستهلكين لبوتسوانا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات.

٩٢- وساعد الأونكتاد تجمعات التكامل في أمريكا اللاتينية على مواجهة الممارسات المنافية للمنافسة عبر الحدود، (بما فيها منتدى رؤساء الأجهزة التشريعية لبلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي)، وجماعة دول الأنديز، والنظام الفرعي للتكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى).

٩٣- وتنص الفقرة ١٠٥ من اتفاق أكررا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته، ومع مراعاة جدول الأعمال الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبدون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، أن يواصل إجراء بحوث وتحليلات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك بشأن حماية المعارف التقليدية، والموارد الوراثية والفولكلور، والتقاسم العادل والمنصف".

٩٤- وورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن "التجارة الدولية والتنمية" (A/65/211) تحليل للاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وجدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية.

٩٥- ونظمت مبادرة الأونكتاد للتجارة البيولوجية دورة غير رسمية لاستثارة الأفكار بشأن إمكانات التجارة البيولوجية في مجال النمو والاستدامة جمعت خبراء ومفاوضين لديهم

وجهاً نظراً لفرادة من نوعها بشأن التنوع البيولوجي، والتجارة، وحقوق الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونُظمت حلقة العمل في إطار مبادرة إقليمية معنونة "التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية: ما هي أهميتهما للنمو المستدام والإنصاف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

٩٦- وقُدمت المشورة القانونية والسياساتية إلى البلدان النامية بشأن المفاوضات في المسائل المتصلة بالاتفاق المتعلق بجوانب الحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في منظمة التجارة العالمية. وقُدمت المساعدة بشأن الإصلاح التنظيمي المتصل بحقوق الملكية الفكرية إلى بلدان تتفاوض على انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك إلى مسؤولي التجارة الإيرانيين ومسؤولي التجارة الجزائريين.

٩٧- ويسر مشروع الأونكتاد في الهند حصول مجموعات المنتجين/الحرفيين على حماية منتجاتهم الفريدة من نوعها من خلال تسجيلها كمؤشرات جغرافية. وتم تسجيل المؤشر الجغرافي لقماش بيبي المزخرف من صنع أوريسا، ولوكونو شيكانكاري، وساري أوبادا جامداني لأندرا براديش، وساري ومطرزات باناراسي، والأثاث المتري كانور، ومطبوعات الكتل الخشبية باليد في سنغابور، وأقمشة بالارامبورام في كيرالا، وسجاد بهادوهي. وعُقد مؤتمر دولي بشأن المؤشر الجغرافي (نيو دلهي، ١٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠).

٩٨- وتنص الفقرة ١٠٦ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور هام في وضع وتنفيذ المشاريع في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تقديم الدعم المحدد الهدف إلى البلدان النامية لبناء قدرتها على المشاركة في النظام التجاري الدولي والاستفادة منه على نحو مجدٍ وعلى معالجة الفرص والتحديات الناشئة عن هذا النظام".

٩٩- وبقي الأونكتاد يسهم في مبادرة المعونة من أجل التجارة. وشارك في الفريق الاستشاري للمعونة من أجل التجارة الذي أنشأه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، وفي لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالتجارة والتنمية في دراستها لمسائل المعونة لصالح التجارة. وقدم الأونكتاد دراسات حالات للاستعراض العالمي الثالث للمعونة لصالح التجارة في عام ٢٠١١. وقدم أيضاً إسهامات للمنشور المشترك بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المعونة لصالح التجارة في لحة. وساهم في الاجتماع الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا المعقود في أذربيجان (باكو، ١-٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) الذي ناقش خريطة طريق للمعونة لصالح التجارة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

تركيز خاص على أقل البلدان نمواً

١٠٠- بالإضافة إلى الأنشطة التي تدخل ضمن عمل الأونكتاد وتفيد البلدان النامية بشكل عام أو أفرقتها الإقليمية، قدم دعم خاص إلى أقل البلدان نمواً.

١٠١- فقدم الدعم من أجل العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك خلال اجتماع فريق الخبراء المخصص الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد بشأن "مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: تحديات التنمية الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نمواً (جنيف، ١٨-١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠) والحدث السابق لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي نظمه الأونكتاد بشأن "بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمستدامة" (جنيف، ٢٧-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). وأعدت لهذه الاجتماعات ورقة معلومات أساسية معنونة "جعل التجارة أكثر نقلاً للتنمية ومضاعفة لها وشمولاً لأقل البلدان نمواً".

١٠٢- ونُظِم في زامبيا (لوساكا، ١٠-١٢ أيار/مايو ٢٠١٠) اجتماع وزاري لأقل البلدان الأفريقية نمواً. وناقش الوزراء سبل الاستفادة من مخطط الهند المعفى من الرسوم الجمركية والحصص وسبل تعزيز سياسات المنافسة، بوسائل منها برنامج المنافسة الخاص بأفريقيا.

١٠٣- وأعد الأونكتاد وأمانة الكومنولث منشوراً مشتركاً عن "تحديد سلاسل الإمداد المحتملة في قطاع المنسوجات والملابس في جنوب آسيا"، يقيم نطاق تعزيز التجارة والتعاون الإقليميين في هذا القطاع في جنوب آسيا، بما في ذلك لأقل البلدان نمواً في المنطقة (بنغلاديش). وقُدمت لإعداد تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٠ الذي يعده الأونكتاد مدخلات موضوعية بشأن مسائل التجارة والمفاوضات التجارية، بما في ذلك المعاملة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص.

١٠٤- وقدمت المساعدة التقنية والمشورة في عام ٢٠١٠ بشأن ما يلي:

(أ) انضمام سان تومي وبرينسيبي إلى منظمة التجارة العالمية (برايا، ٢٦-٢٩ كانون الثاني/يناير)؛

(ب) القضايا التالية لانضمام كمبوديا إلى منظمة التجارة العالمية (بنوم بين، ١٦-١٨ أيار/مايو)؛

(ج) قضايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (فيينتيان، ١٠-١٤ أيار/مايو و ١-٣ تشرين الثاني/نوفمبر)؛

(د) التحضير لاستعراض منظمة التجارة العالمية للسياسات التجارية من جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية (كنشاسا، ٢٠-٢١ أيار/مايو)؛

- (هـ) قضايا انضمام بوتان إلى منظمة التجارة العالمية (جنيف، ١٣ آب/أغسطس)؛
- (و) تعزيز الصادرات الجديدة والدينامية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (فيينتيان، ٢٥-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر)؛
- (ز) انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية (صنعاء، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر)، (جنيف، ١١ حزيران/يونيه و١٢ و١٩ تشرين الأول/أكتوبر)؛
- (ح) قضايا الحواجز غير التعريفية ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق لمجموعة أقل البلدان نمواً في جنيف (٤ آب/أغسطس، ١٨ أيلول/سبتمبر، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ٣ كانون الأول/ديسمبر)؛
- (ط) وضع اللمسات الأخيرة على الإطار المؤسسي لوكالة لحماية المستهلكين في بوتان وتحسيس أصحاب المصلحة لقانون حماية المستهلكين؛
- (ي) وضع قانون كمبوديا الوطني لحماية المستهلكين والإطار المؤسسي لتنفيذه؛
- (ك) قانون وسياسة بشأن حماية المستهلكين لصالح المجتمع المدني ومنظمي القطاعات في ملاوي.